الرأي العام الاميركي وقضية فلسطين

د. ابراهيم أبو لغد

من بين المواضيع التي يجرى نقاش متواصل حولها بين العلماء، الدور المحدد الذي يلعبه الرأي العام في تكوين السياسة الخارجية، والضوابط التي يمكن ان يفرضها على اصحاب القرارات في اختيارهم سياسة معينة، او مدى قدرة الجمهور، من خلال العمليات السياسية العادية، على تشجيع تنفيذ سياسة معينة كان توصل الى اجماع عليها[1]. ولسنا في حاجة الى حل هذه المسألة النظرية بحد ذاتها لكي نتطرق الى الموضوع قيد البحث؛ وسوف نفترض، لاغراض هذا البحث، وجود علاقة ما بين الرأي العام والسياسة الخارجية، ولا سيما في نظام سياسي يفترض ان يكون ديمقراطياً ـ مما يسمح بمشاركة عامة ملحوظة في عملية اتخاذ القرارات السياسية بتصورها العمومي، وتعددياً، على حد سواء ـ مما يسمح لبعض الفئات ذات الآراء والمواقف والمعتقدات المتشددة جدا حول مسألة معينة باستخدام قوتها ونفوذها من اجل الحصول على نتيجة سياسية ترغب فيها. وان مثل هذا الافتراض لا يستبعد امكان استخدام الحكومة مثل هذه الفئات، بالفعل، في مساعيها الى تشجيع قبول مثل هذه السياسة على نطاق أوسع، من خلال ابراز ما يبدو وكأنه اجماع عام يمكن استخدامه عندئذٍ لتبرير اتباع السياسة المنشودة. ومن البديهي، انه يتعين على اية سياسة ان تطابق اجماعاً عاماً لكي تمنح درجة عالية من الشرعية، وفي حال افتقارها الى اجماع وطني سوف تواجه سياسة الحكومة، سواء أداخلية كانت أم خارجية، صعوبات خطيرة، وقد تسفر عن تكليف الحكومة ثمناً سياسياً باهظاً.

وهناك مسألة ثانية تحتاج الى بعض التوضيح، وتخص قضية فلسطين بحد ذاتها. ان مفهومنا لقضية فلسطين يتعلق بالصراع التاريخي، والمعاصر، بين العرب الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين، الذي يدور، جوهرياً، حول مصير فلسطين السياسي. ومع ان تحديد معنى هذه القضية قد يختلف مع مرور الزمن، غير ان استخدامه المعاصر غالباً ما يشير الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما يحدد ذلك بموجب اجماع دولي عبرَّ عن نفسه في قرارات معينة اصدرتها الامم المتحدة. ان قرارات الامم المتحدة هذه تؤيد الفلسطينيين في العودة الى ارضهم التاريخية في فلسطين، او في التعويض عنها، وفي استقلالهم وسيادتهم دون تدخل خارجي في فلسطين، التي تحدد، على العموم، بما تسمى الضفة الغربية وغزة، وحقهم في ان يمثلهم ممثلهم الشرعي والوحيد، اي منظمة التحرير الفلسطينية. ومن اجل التوصل الى تنفيذ حق تقرير المصير، ينبغي على اسرائيل انهاء احتلالها العسكري للضفة الغربية وغزة والتوصل الى تسوية، ولا سيما مع منظمة التحرير الفلسطينية، تحل مسائل التعويض والعودة وشكل العلاقة السياسية التي سوف تسود بين الدولة الفلسطينية المستقلة واسرائيل. واخيراً، يجب التوصل الى مثل هذه التسوية في اطار مؤتمر دولي للسلام، تعقده الامم المتحدة، وتحضره كافة الاطراف المعنية بالصراع، على قدم المساواة. اما هذا الشرط الاخير المتعلق بـ «كافة الاطراف المعنية بالصراع»، فينبهنا، على نحو مباشر، الى العلاقة العضوية بين